الاقتصاد والأعمال

برميل النفط يرتفع إلى 47.69 دولار

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 76 سنتا في تداولات اول أمس الجمعة ليبلغ مستوى 47ر69 دولار أميركي مقابل 46ر93 دولار للبرميل في تداولات أمس الأول وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

وفي الأسواق العالمية ارتفعت العقود الآجلة لخام القياس الأمريكي غرب تكساس الوسيط تسليم سبتمبر بنسبة 40ر0 في المئة لتصل إلى مستوى 47ر28 دولار للبرميل.

كما ارتفعت العقود الآجلة لخام القياس العالمي مزيج (برنت) تسليم أكتوبر أمس بنسبة 31ر0 في المئة لتصل إلى مستوى 19ر51 دولار للبرميل.

خلال يوليو مقارنة بسيولة يونيو 2017

«الشال»: قيمة تداولات العقود والوكالات بلغت 190.2 مليون دينار

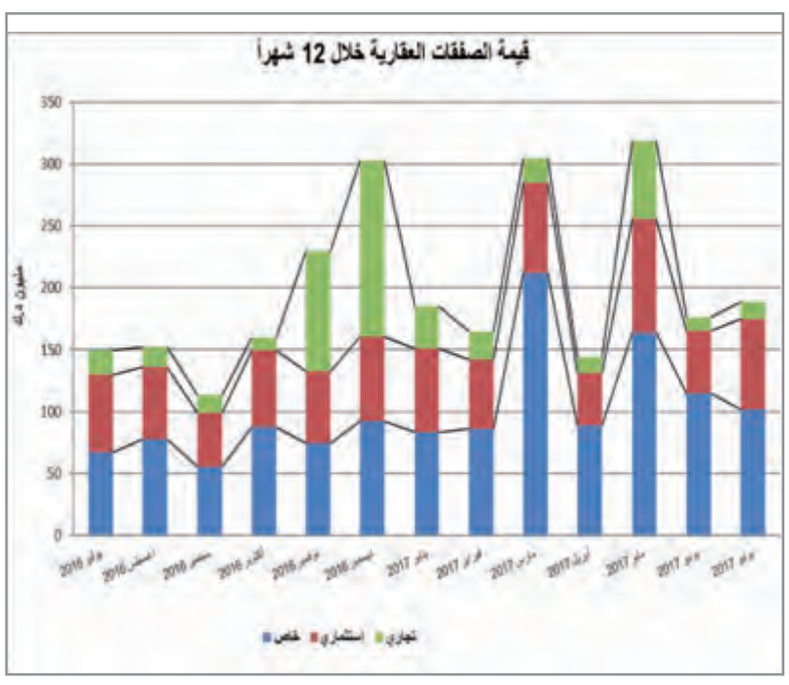

قيمة الصفقات العقارية خلال 12 شهر

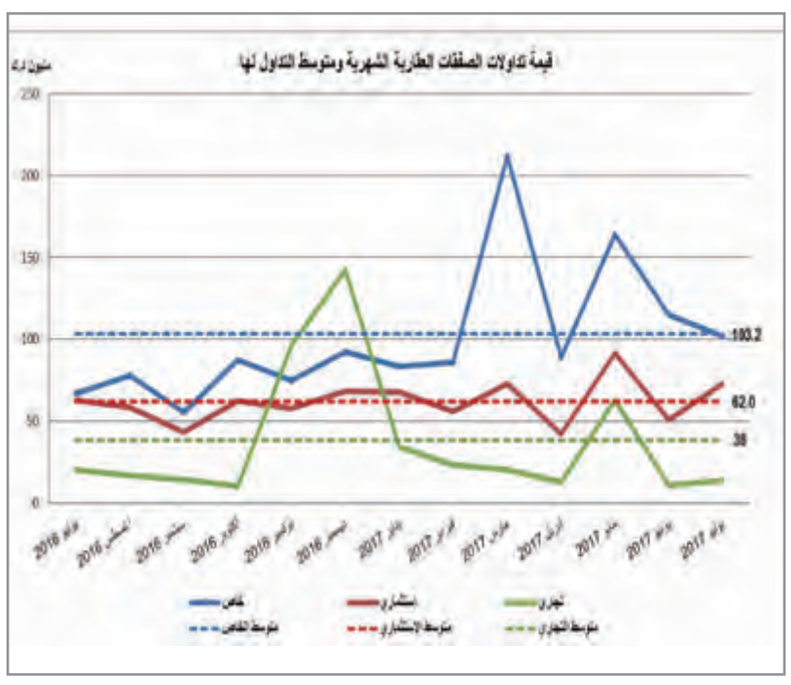

قيمة تداولات الصفقات العقارية الشهرية

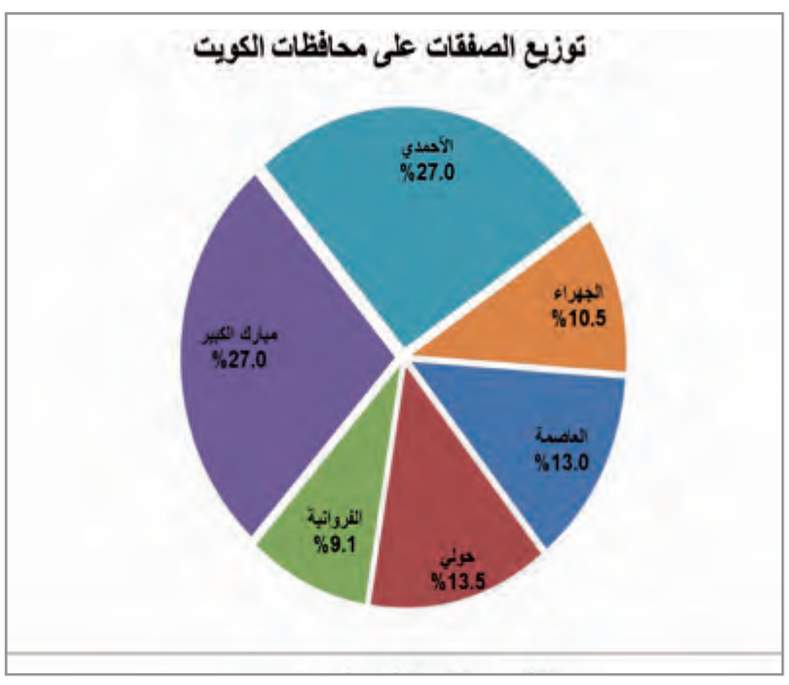

توزيع الصفقات على محافظات الكويت

- الصفقات العقارية وصلت إلى 430 توزعت ما بين 373 عقداً و57 وكالة
- محافظتا مبارك الكبير والأحمدي حصدتا أعلى نسبة والبالغة 116 صفقة
- تداولات نشاط السكن الخاص بلغت 101.9 مليون دينار منخفضة بنحو 11.4- بالمئة
- قيمة تداولات نشاط السكن الاستثماري خلال 12 شهراً بلغت نحو 62 مليون دينار
- ارتفعت تداولات النشاط التجاري إلى 13.7 مليون دينار أي ارتفاع بنحو 27بالمئة

قال تقرير الشال الاسبوعي تشير آخر البيانات المتوفرة في وزارة العدل –إدارة التسجيل العقاري والتوثيق– (بعد استبعاد كل من النشاط الحرفي ونظام الشريط الساحلي) إلى ارتفاع في سيولة سوق العقار، خلال يوليو 2017، مقارنة بسيولة يونيو 2017. حيث بلغت جملة قيمة تداولات العقود والوكالات نحو 190.2 مليون دينار كويتي، وهي قيمة أعلى بما نسبته 7% عن مثيلتها في يونيو 2017، البالغة نحو 177.7 مليون دينار كويتي، بينما ارتفعت بما نسبته 26.8% مقارنة مع يوليو 2016.

وتوزعت تداولات يوليو 2017 ما بين نحو 163.3 مليون دينار كويتي، عقوداً، ونحو 26.9 مليون دينار كويتي، وكالات. في حين بلغ عدد الصفقات العقارية لهذا الشهر 430 صفقة، توزعت ما بين 373 عقوداً و57 وكالات، وحصدت محافظتي مبارك الكبير والأحمدي على أعلى نسبة في عدد الصفقات العقارية والبالغة 116 صفقة لكل منهما، وممثلة بنحو 27% من إجمالي عدد الصفقات العقارية، تلتهما محافظة حولي بـ58 صفقة أو نحو 13.5%، في حين حصلت محافظة الفروانية على أدنى عدد من التداولات بـ39 صفقة أو بنحو 9.1% من الإجمالي.

وبلغت قيمة تداولات نشاط السكن الخاص نحو 101.9 مليون دينار كويتي منخفضة بنحو 11.4%– مقارنة مع يونيو 2017، عندما بلغت نحو 115 مليون دينار كويتي، وتمثل ما نسبته 53.6% من جملة قيمة تداولات العقار مقارنة بما نسبته 64.7% في يونيو 2017. وبلغ المعدل الشهري لقيمة تداولات السكن الخاص خلال 12 شهراً نحو 103.2 مليون دينار كويتي، أي أن قيمة تداولات هذا الشهر أدنى بما نسبته 1.3%– مقارنة بالمعدل. وانخفض عدد الصفقات لهذا النشاط إلى 317 صفقة مقارنة بـ366 صفقة في يونيو 2017، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة لنشاط السكن الخاص نحو 321.3 ألف دينار كويتي.

بينما ارتفعت، قيمة تداولات نشاط السكن الاستثماري إلى نحو 72.8 مليون دينار كويتي، أي بارتفاع بنحو 44% مقارنة مع يونيو 2017، حين بلغت نحو 50.5 مليون دينار كويتي، وارتفعت مساهمته من جملة السيولة إلى نحو 38.3%، مقارنة بما نسبته 28.4% في يونيو 2017. وبلغ معدل قيمة تداولات نشاط السكن الاستثماري خلال 12 شهراً نحو 62 مليون دينار كويتي، أي أن قيمة تداولات هذا الشهر أعلى بما نسبته 17.5% مقارنة بمعدل 12 شهراً. وارتفع عدد صفقاته إلى 108 صفقة مقارنة بـ75 صفقة في يونيو 2017، وبذلك بلغ معدل الصفقة الواحدة لنشاط السكن الاستثماري نحو 673.8 ألف دينار كويتي.

وارتفعت قيمة تداولات النشاط التجاري إلى نحو 13.7 مليون دينار كويتي، أي ارتفاع بنحو 27% مقارنة مع يونيو 2017، حين بلغت نحو 10.9 مليون دينار كويتي. وارتفعت نسبته من جملة قيمة التداولات العقارية إلى نحو 7.2% مقارنة بما نسبته 6.1% في يونيو 2017. وبلغ معدل قيمة تداولات النشاط التجاري خلال 12 شهراً نحو 38.1 مليون دينار كويتي، أي أن قيمة تداولات هذا الشهر أدنى بما نسبته 63.9%– مقارنة بمتوسط 12 شهراً. وبلغ عدد صفقاته 4 صفقات مقارنة بنفس عدد الصفقات في شهر يونيو 2017، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة للنشاط التجاري نحو 3.4 مليون دينار كويتي. وتمت صفقة واحدة على نشاط المخازن في يوليو 2017 بقيمة 1.8 مليون دينار كويتي.

وعند مقارنة تداولات يوليو 2017 بمثيلتها، للشهر نفسه، من السنة الفائتة (يوليو 2016)، نلاحظ ارتفاعاً في سيولة السوق العقاري، إذ ارتفعت قيمة تلك التداولات، من نحو 150 مليون دينار كويتي إلى نحو 190.2 مليون دينار كويتي، أي بما نسبته 26.8%. وشمل الارتفاع نشاط السكن الخاص بنحو 51.9%، ونشاط السكن الاستثماري، بنسبة 16.3%، بينما انخفضت سيولة النشاط التجاري بنحو 32.4%–.

وعند مقارنة جملة قيمة التداولات منذ بداية عام 2017 حتى شهر يوليو 2017، بمثيلتها من عام 2016، نلاحظ انخفاضاً، في إجمالي سيولة السوق العقاري، من نحو 1.53 مليار دينار كويتي إلى نحو 1.49 مليار دينار كويتي، أي بما نسبته 2.7%–. ولو افترضنا استمرار سيولة السوق، خلال ما تبقى من السنة 5– شهور–، عند المستوى ذاته، فسوف تبلغ قيمة تداولات السوق –عقوداً ووكالات– نحو 2.55 مليار دينار كويتي، وهي أعلى بما قيمته 51.4 مليون دينار كويتي عن مجموع السنة الماضية، ذلك لأن تداولات النصف الثاني من العام الفائت كانت ضعيفة، أي ارتفاع بما نسبته 2.1%، عن مستوى عام 2016، الذي بلغت قيمة تداوله نحو 2.5 مليار دينار كويتي.

بنك الكويت المركزي السياسات النقدية بشكل عام تتأرجح أهدافها ما بين الإحتواء المسبق للضغوط التضخمية لدرء مخاطرها على تنافسية الاقتصاد، وذلك يعني تبني سياسة نقدية إنكماشية، وما بين حفز النمو الاقتصادي بتبني سياسات نقدية توسعية، والأخيرة كانت الطاغية منذ أزمة العالم المالية في خريف عام 2008. ومؤخراً، صدر التقرير السنوي عن بنك الكويت المركزي للسنة المالية 2016 / 2017، والبنوك المركزية هي الجهة المسئولة عن سياسة البلد النقدية، وفي الكويت، وأسوة بمعظم دول الإعتماد على تصدير النفط، لا تملك البنوك المركزية سوى تبني سياسات نقدية دفاعية وإستباقية للحد من الأثر السلبي للسياسات المالية المنفلتة.

وفي 20 مايو 2007، إنسحبت الكويت من ربط سعر صرف الدينار الكويتي بالدولار الأمريكي بعد خلوصها إلى قناعة بأن مشروع الوحدة النقدية الخليجية لن يرى النور، وهو ما حدث في عام 2010، ذلك أعطى بنك الكويت المركزي بعض المرونة للتأثير في حركة سعر صرف الدينار الكويتي، وربما حتى أسعار الفائدة. وتلك المرونة أظهرت نفعها، فالدينار الكويتي فقد نحو 9% أمام الدولار الأمريكي منذ السنة المالية 2011 / 2012 وحتى السنة المالية الفائتة، ولكن معظم الإنخفاض في سعر صرفه بدأ منذ السنة المالية 2014 / 2015، أو سنة تدهور أسعار النفط. وأهمية إمتصاص بعض الأثر الناتج عن إنحسار الإيرادات، يأتي من تعويض ذلك الانخفاض بشكل غير المباشر، أي ارتفاع حصيلة التحويل إلى الدينار الكويتي من إيرادات معظمها بالدولار الأمريكي، ولأنه خفض صغير وتدريجي، لا يترك أثراً كبيراً على الدخل الحقيقي للناس. ومن جانب آخر، يحاول البنك المركزي تخفيف أثر انخفاض سعر صرف الدينار الكويتي بالحفاظ على هامش أسعار الفائدة لصالح الدينار الكويتي مقابل الدولار الأمريكي من أجل توطين الدينار الكويتي. ووفقاً لتقريره السنوي 2016 / 2017، زاد ذلك الهامش قليلاً على الوداع قصيرة الأجل للسنة المالية الفائتة مقارنة بالسنة المالية السابقة لها.

ويحسب لبنك الكويت المركزي دوره في تجاوز القطاع المصرفي المحلي لتداعيات أزمة العالم المالية، فقد تصرف مبكراً مع أزمة المشتقات لبنك الخليج، ثم تشدد في سياسة المخصصات لمجمل القطاع، ورغم التذمر، وربما بعض التذمر مقبول، إلا أن النتائج النهائية أدت إلى حماية بائنة لأوضاع القطاع في ظروف مالية وجيوسياسية صعبة جداً. وقد كان من الممكن أن تكون تكاليف الأزمات أكبر بكثير لولا بقاء مؤسسات قليلة خارج نطاق التأثير السياسي الحاد، وذلك يعني ضرورة دعم الحفاظ على إستقلالية البنك المركزي. وربما حققت الكويت نتائج أفضل لو أمكن تحقيق تناسق وتناغم بين السياستين المالية والنقدية، ولكن التاريخ قاطع في تأكيد طغيان جرعة السياسة في مسار السياسة المالية، وهو أمر نأمل تغييره، لأن الأوضاع لم تعد تتسامح معه.

تقرير الاستقرار المالي

صدر عن مكتب الاستقرار المالي في بنك الكويت المركزي الأسبوع قبل الفائت تقرير الاستقرار المالي 2016، وهو الخامس من نوعه، ويعرض لمؤشرات وتفاصيل تعني تقدماً في النوعية وتقدماً في مستوى الشفافية، وهو أمر يشكر عليه كلاً من الدائرة المسئولة وبنك الكويت المركزي. وسوف نعرض بإيجاز شديد لبعض المعلومات والمؤشرات التي استعرضها التقرير والتي تؤكد سلامة أوضاع القطاع المصرفي المحلي في الفترة التي غطاها التقرير، فلازال هناك بعض النمو في أعماله، ولازالت المخاطر قليلة.

فالتقرير يؤكد أن نمو أصول البنوك في عام 2016 كان طفيفاً وبنسبة 1.85%، مقارنة بنمو بلغت نسبته 2.6% خلال عام 2015، وحققت محفظة القروض، وهو النشاط الرئيسي للبنوك، نمواً بنحو 2.9%، مقابل 8.5% في عام 2015، وضمنها سجلت القروض الشخصية نمواً بلغ نحو 5.8%، واستحوذت محفظة تلك القروض على نحو 60.2% من إجمالي الأصول. وربما صاحب تباطؤ النمو في إجمالي الأصول خفض في قيمها تحسباً لمخاطر، وتزامن مع نمو محفظة القروض، انحسار في نسبة المتعثر منها إلى ما دون مستوى عام 2007 البالغ 3.8%، إذ أصبحت نسبة المتعثر في عام 2016 نحو 2.2%، وهبوطاً من نحو 2.4% في عام 2015، وبلغت نسبة تغطية المتعثرة نحو 237%، بينما كانت نسبة تغطيتها في عام 2015 نحو 205%، وقبل الأزمة المالية العالمية أي في عام 2007 كانت نحو 87%. ورغم تساوي عدد البنوك التقليدية والإسلامية، أو خمس بنوك لكل منهما، إلا أن البنوك التقليدية ظلت أكثر هيمنة في امتلاك الأصول، إذ استحوذت على نحو 60.7% من إجمالي تلك الأصول، ربما نتيجة حداثة تأسيس أو تحول بعض البنوك الإسلامية. وتساوت تقريباً حصص البنوك التقليدية وتلك الإسلامية في نصيبها من القروض غير المنتظمة حيث بلغت للتقليدية نحو 59.4%، أو مثل مساهمتها البالغة 59% في محفظة القروض.

واستمر نمو الودائع لدى البنوك الكويتية، وبلغت في نهاية عام 2016 نحو 50.4 مليار دينار كويتي شاملة ملكيات ودائع فروع أو بنوك مملوكة لمصارف محلية في الخارج، بينما بلغت الودائع المحلية ضمنها نحو 78.6% أي ما يعادل 39.6 مليار دينار كويتي، منها نحو 63.6% ودائع لأجل، وهي نسبة عالية وتمثل عامل استقرار لنشاط البنوك في الإقراض. عزز ذلك وضع الأصول السائلة لدى البنوك لتبلغ نحو 20.9 مليار دينار كويتي، وبلغت نسبة السيولة الأساسية ضمنها نحو 80.1%.

وانعكس ارتفاع مستوى الأصول ونمو محفظة القروض على ارتفاع صافي الأرباح المجمعة، لمساهمي البنوك الكويتية (التقليدية والإسلامية وبنك الكويت الصناعي) إلى نحو 745.8 مليون دينار كويتي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016، وبنسبة نمو بلغت نحو 5.8% عن مستواها في عام 2015، وساهمت البنوك التقليدية بما نسبته نحو 62.6% من تلك الأرباح.

الأهلي المتحد

أعلن البنك الأهلي المتحد نتائج أعماله، للنصف الأول من العام الحالي، وأشارت هذه النتائج إلى تحقيقه صافي أرباح –بعد خصم الضرائب– بلغ نحو 26.49 مليون دينار كويتي، بارتفاع مقداره 692 ألف دينار كويتي، أي ما نسبته 2.7%، مقارنة بنحو 25.8 مليون دينار كويتي، للفترة نفسها من عام 2016. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية بقيمة أعلى من ارتفاع إجمالي المصروفات. وعليه، ارتفع الربح التشغيلي للبنك بنحو 1.8 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 38.8 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 37 مليون دينار كويتي.

وفي التفاصيل، حققت جملة الإيرادات التشغيلية ارتفاعاً، بنحو 2.8 مليون دينار كويتي، أو ما نسبته 5.2%، وصولاً إلى نحو 56.2 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 53.5 مليون دينار كويتي. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند صافي إيرادات تمويل بنحو 5.1 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 47.8 مليون دينار كويتي (وتشكل 85% من إجمالي الإيرادات)، مقارنة بنحو 42.7 مليون دينار كويتي (79.9% من الإجمالي). وارتفع، أيضاً، بند صافي ربح من بيع الاستثمارات بنحو 1.7 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 1.8 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 73 ألف دينار كويتي. بينما انخفضت باقي بنود الإيرادات التشغيلية بنحو 4 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 6.6 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 10.7 مليون دينار كويتي.

وارتفعت جملة مصروفات التشغيل للبنك بقيمة أقل من ارتفاع الإيرادات التشغيلية، وبنحو 995 ألف دينار كويتي، أو ما نسبته 6%، وصولاً إلى نحو 17.5 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 16.5 مليون دينار كويتي في النصف الأول من عام 2016، وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بنود المصروفات التشغيلية، معظمها، ماعدا بند الإستهلاك الذي انخفض بنحو 12.2%. وارتفعت جملة المخصصات، بنحو 1 مليون دينار كويتي، أو ما نسبته 10.3%، عندما بلغت نحو 11 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 10 مليون دينار كويتي. بينما انخفض هامش صافي الربح، حين بلغ نحو 47.1% من جملة إيرادات التشغيل، بعد أن بلغ نحو 48.3%، خلال الفترة المماثلة من عام 2016، نتيجة ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية بقيمة أكبر من ارتفاع صافي الأرباح.

وبلغ إجمالي موجودات البنك نحو 3.792 مليار دينار كويتي، بارتفاع بلغت نسبته 2.7%، مقارنة بنحو 3.692 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2016، بينما انخفض بنحو 4%، عند المقارنة بإجمالي الموجودات في نهاية النصف الأول من عام 2016 عندما بلغ نحو 3.952 مليار دينار كويتي. وارتفع بند ودائع لدى البنوك الأخرى بنحو 69 مليون دينار كويتي حين بلغ نحو 296.3 مليون دينار كويتي (7.8% من إجمالي الموجودات)، أي بنسبة ارتفاع بلغت نحو 30.3%، مقارنة مع نحو 227.3 مليون دينار كويتي (6.2% من إجمالي الموجودات)، في نهاية العام السابق، وعند المقارنة مع الفترة نفسها من العام السابق نجده حقق انخفاضاً بنحو 13.7 مليون دينار كويتي، أي بنسبة انخفاض بلغت نحو 4.4%، حيث بلغ حينها نحو 310 مليون دينار كويتي (7.8% من إجمالي الموجودات). وسجل بند مدينو تمويل، ارتفاعاً، بلغ قدره 46 مليون دينار كويتي ونسبته 1.7%، ليصل إلى نحو 2.752 مليار دينار كويتي (72.6% من إجمالي الموجودات)، مقابل 2.706 مليار دينار كويتي (73.3% من إجمالي الموجودات)، كما في نهاية ديسمبر 2016، لكنه انخفض، بنحو 21.5 مليون دينار كويتي، أو ما نسبته 0.8%، عند مقارنته بالفترة نفسها من عام 2016، حين بلغ آنذاك، ما قيمته 2.774 مليار دينار كويتي (70.2% من إجمالي الموجودات). وبلغت نسبة إجمالي مدينو تمويل إلى إجمالي الودائع نحو 83.9% مقارنة بنحو 78.6%، وغالبية الارتفاع في نسبة مدينو التمويل إلى الودائع عائد إلى انخفاض قيمة الودائع بنحو 7%.

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) قد سجلت ارتفاعاً بلغت قيمته 94.6 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 2.9% لتصل إلى نحو 3.341 مليار دينار كويتي، مقارنة بنحو 3.246 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2016، بينما حققت انخفاضاً بنحو 231.6 مليون دينار كويتي، أي بنسبة تراجع بلغت 6.5% عند المقارنة بما كان عليه ذلك الإجمالي، في نهاية النصف الأول من العام الفائت. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 88.1% مقارنة بنحو 90.4%.

وتشير نتائج تحليل مؤشرات الربحية محسوبة على أساس سنوي، إلى أن مؤشرات الربحية قد سجلت أداءً مختلطاً، مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2016، إذ ارتفع مؤشر العائد على معدل أصول البنك (ROA)، ارتفاعاً طفيفاً، إلى نحو 1.4%، قياساً بنحو 1.3%، بينما انخفض مؤشر العائد على معدل رأسمال البنك (ROC)، إلى نحو 29.4%، مقارنة بنحو 31.2%. وانخفض مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهمي البنك (ROE)، إلى نحو 13.7%، مقارنة بنحو 14.1%. وانخفضت، أيضاً ربحية السهم (EPS) إلى 14.7 فلس، مقابل 15.2 فلس. وبلغ مؤشر مضاعف السعر / ربحية السهم (P/E) نحو 13.9 مرة، مقارنة مع 13 مرة، وذلك نتيجة ارتفاع السعر السوقي للسهم بنسبة 3.8%، مقابل تراجع في ربحية السهم الواحد (EPS)، البالغة نحو 3.3% مقارنة مع 30 يونيو 2016. وبلغ مؤشر مضاعف السعر / القيمة الدفترية (P/B) نحو 1.7 مرة بعد أن كان 1.8 مرة.

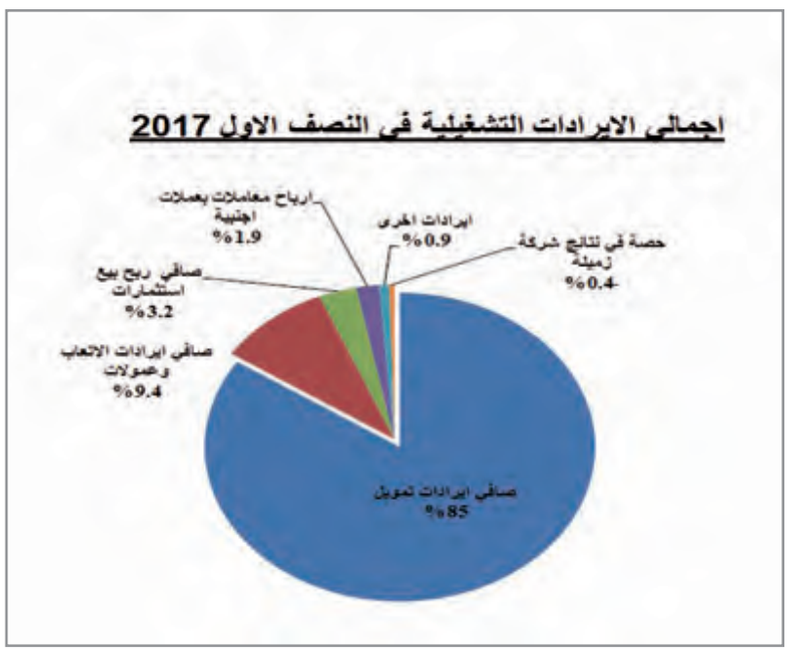

اجمالي الايرادات التشغيلية